T02-00917

٢٦٦٤

جامعة عين شمس

كلية الحقوق

٤٥٢

الخطأ في المسؤولية المدنية
دراسة مقارنة في النظام الانجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

زهير بن زكريا حرم

المدرس المساعد في كلية الحقوق -جامعة دمشق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١-**الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن احمد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق _جامعة عين شمس،وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية (سابقا) مشرفا ورئيساً

٢-**الأستاذ الدكتور مصطفى عبد الحميد عدوي** أستاذ ورئيس قسم القانون المدنـــي وعميـــد كلية الحقوق جامعة المنوفية عضواً

٣- **الأستاذ الدكتور فيصل زكي عبد الواحد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عيـــن شمس عضواً

١٩٩٩

ح ١٨/ ح

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

الخطأ في المسؤولية المدنية

دراسة مقارنة في النظام الانجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

زهير بن زكريا حرم

المدرس المساعد في كلية الحقوق -جامعة دمشق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١-**الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن احمد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق _جامعة عين شمس،وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية (سابقًا) مشرفًا ورئيسًا

٢-**الأستاذ الدكتور مصطفى عبد الحميد عدوي** أستاذ ورئيس قسم القانون المدنـــي وعميـد كلية الحقوق جامعة المنوفية عضوًا

٣- **الأستاذ الدكتور فيصل زكي عبد الواحد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عيـــن شمس عضوًا

١٩٩٩

إهـــــداء

إلى من وقفوا بجانبي ومنحوني أعز ما يملكون

أبي وأمي

إلى رفيقة عمري ومن تقاسمني أفراحي وأحزاني

زوجتي

إلى فلذة كبدي ابنتي انجي

إلى الأحبة أشقائي

إليهم جميعًا أهدي باكورة أعمالي

زهير

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

احمد الله عز وجل أولا وأخرا وظاهرا وباطنا أن وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع الذي بذلت فيه قصارى جهدي قال رسول ا لله صلى الله عليه وسلم لا يشكر الله من لا يشكر الناس ومن هنا أجد لزاما علي أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان بالجميل للسادة الأساتذة الأفاضل :

الأستاذ والعالم الجليل الأستاذ الدكتور **حمدي عبد الرحمن احمد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق _جامعة عين شمس،وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية (سابقا) والمشرف على الرسالة لتفضله بالإشراف على هذا البحث رغم مشاغله الكثيرة ،وتعهده بالسقا والرعاية مذ كان بذرة إلى أن صار ثمرة يانعة حان قطافها ،حيث كان لتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة اكبر الأثر في إنجاز هذا العمل ،فهو لم يأل جهدا ولم يدخر وسعا في إرشادي وتسديد خطاي وإسداء ملاحظته الغنية وتوجيهاته القيمة فقد كان لهذه التوجيهات وللرعاية الكريمة الفضل الأول في إتمام هذا العمل فله مني أسمى آيات الشكر والعرفان ،وجزاه الله عني وعن كافة طلاب العلم خير الجزاء أسال الله أن ينعم عليه بالصحة والعافية وطول العمر لننهل من علمه الغزير ودمث أخلاقه

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور **مصطفى عبد الحميد عدوي** أستاذ القانون المدني وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية لتفضله بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة ، ولما قدمه لي من عون ومساعدة في تجميع المادة العلمية

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الجليل الدكتور **فيصل زكي عبد الواحد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة فله مني اسمي آيات الشكر والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء .

-الأستاذ والعالم الجليل الأستاذ الدكتور **محمد عبد الله** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق _جامعة دمشق ووكيل الكلية المشرف على الرسالة ،، فقد كان لتوجيهاته وللرعاية الكريمة الفضل في إتمام هذا العمل فله مني أسمى آيات الشكر والعرفان ،وجزاه الله عني وعن كافة طلاب العلم خير الجزاء و أسال الله أن ينعم عليه بالصحة والعافية وطول العمر لننهل من علمه الغزير ودمث أخلاقه

-كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور **فؤاد ديب** أستاذ القانون الدولي الخاص وعميد كلية الحقوق جامعة دمشق لما قدمه لنا من عون ومساعدة جزاه الله عني وعن كافة طلاب العلم خير الجزاء

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو الخطأ في المسئولية المدنية دراسة مقارنة في النظام الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني، ذلك أنّ المسئولية المدنية كانت وما زالت وستستمّر على قمة المسائل والموضوعات القانونية الجديرة بالبحث والدراسة، ذلك أنّ موضوعاتها ترجمة لواقع الحياة من منازعات وخصومات يومية بين الأفراد وأحكامها تمثّل الحلول القانونية لتلك المنازعات والخصومات لذلك فقد فرضت نفسها وأرست وجودها الذي سيظل حياً دائماً دوام الحياة في المجتمع. فالحياة متطوّرة ومتجدّدة، ومنازعاتها مستمرّة متنوّعة تتطوّر بتطوّر الحياة وتقدّمها وكان نتيجة ذلك عدم الثبات النسبي لأحكام المسئولية المدنية وقواعدها، فما كان مقبولاً بالأمس لم يعد كذلك اليوم وما هو سائد في مكان ما لا يكون كذلك بالضرورة في مكان آخر.

وتتناول المسئولية المدنية العديد من الموضوعات الهامة، وسوف نكتفي في هذا البحث بالتعرّض للخطأ في المسئولية المدنية، وسوف نعرض للخطأ من خلال بعض التطبيقات أو الحالات التي تتطلّب وجود خطأ من الفاعل أو المدّعي عليه حتى تترتّب مسئوليته، كما سنعرض لبعض الحالات التي لا تستلزم لوجودها وجود خطأ بل تكتفي بوجود ضرر لتحقّق المسئولية حتى وإن انعدم أي خطأ من الفاعل، وسوف نتعرّض بالبحث في هذه الرسالة إلى الخطأ المقصود ضد الأشخاص والأموال وإلى الإهمال وإلى المسئولية الموضوعية، وسوف نعرض لنماذج من الأخطاء في كل فئة نعرض لها على سَبيل المثال لا الحصر.

والهدف من اختيار الخطأ في المسئولية المدنية لدراسته دراسة مقارنة في النظام الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني هو محاولة التعرّف على القواعد والمفاهيم التي يقوم عليها النظام الأنجلوسكسوني في هذا المجال ومقارنتها مع مثيلاتها في النظام اللاتيني، ذلك أنّ هذا النظام مازال مجهولاً لدى الكثير من رجال القانون والمهتمين به في مصر والعالم العربي، والمأمول أن تقدّم هذه الدراسة للباحثين والمهتمين بهذا النوع من الدراسات بعض ما يصبو التعرّف إليه من القواعد التي تحكم هذه المسئولية في النظام الأنجلوسكسوني مع مقارنتها مع القواعد التي تنظم الخطأ في نظامنا اللاتيني الذي درسناه ونعمل به، ذلك أنّ دراسة الخطأ لها أهمية كبيرة في أي نظام وتشريع لا من حيث كونه سَبباً في شغل الذمة بحق للغير فحسب، بل ولتأثيره في تنظيم السلوك في المجتمع وحفظ الحقوق والمصالح الخاصة وإقامة العدالة الاجتماعية، ولقد زادت أهمية هذه الدراسة في العصر الحديث لتزايد عدد الحوادث والإصابات وتعقّد الحياة الاجتماعية وكثرة مشاكلها وتنوّع الأضرار محتملة الوقوع في هذا السياق، ولذا تكثر القضايا المنظورة أمام المحاكم فيما يتعلّق بهذا النظام.

ويواجه الباحث في هذا الموضوع صعوبات كثيرة من بينها عدم توافر الدراسات الفقهية والمؤلّفات التي تعرّضت لهذا النظام، فيما عدا بحث الدكتور مصطفى العدوي المسئولية التقصيرية في القانون الأمريكي وبحث الدكتور إبراهيم الدسوقي المسئولية المدنية بين التقييد والإطلاق، وقلة

المراجع الإنجليزية المتوافرة في مصر والتي كان للأستاذ الدكتور المشرف على البحث حمدي عبد الرحمن والأستاذ الدكتور مصطفى العدوي الفضل الكبير في تزويدي بالعديد من المراجع من مكتباتهم الخاصة والتي ساعدتني كثيراً في إعداد هذا البحث.

كما أنّ من الصعوبات التي تواجه الباحث عدم وجود قاعدة عامة أو نظرية واحدة للمسئولية التقصيرية في النظام الأنجلوسكسوني - وذلك بخلاف النظام اللاتيني الذي يعرّف قاعدة عامة لهذه المسئولية - وإنّما مجموعة من الأخطاء أو الأعمال غير المشروعة موضّحاً شروط عمل كل منها والآثار المترتّبة عليه، فلا تجمع هذه الأعمال أركان مشتركة. كذلك من الصعوبات اختلاف المفاهيم والمصطلحات القانونية بين النظامين، ذلك أنّ كل نظام قانوني اختصّ بمفاهيم ومصطلحات قانونية غير معروفة لرجل القانون في النظام القانوني الآخر.

ولئن كان البعض ينظر إلى الدراسة المقارنة بعين الشك والارتياب والشك في جدواها والارتياب فيما قد تؤدّي إليه هذه الدراسة من طعن في قيم ثابتة ونظريات قانونية راسخة وتعتبر هذه الدراسات بنظرهم دراسة عقيمة لا فائدة منها، وقد وصف اللورد بوين علماء القانون المقارن بأنّهم رجال يعرفون قدراً ضئيلاً من جميع قوانين المعمورة فيما عدا قانونهم الوطني، لذلك يفضّلون توجيه الجهد والوقت لدراسة القانون الوطني بدلاً من إضاعتها في دراسة القوانين الأجنبية.

ولكن هذه النظرة الضيقة للقانون المقارن نظرة خاطئة، ذلك أنّه لم يعد أحد يجادل في عصرنا هذا في فائدتها بفروعه المختلفة، فنحن في زمان ازدادت فيه صلات بلاد العالم بعضها ببعض، ولم يعد شعب مهما كان مستطيعاً ومتقدّماً أن يعيش في عزلة عن سائر شعوب الأرض، ولاشكّ أنّ من واجب رجال العلم على اختلاف فروعه وتنوّع ميادينه أن يستخدموا علمهم ومعرفتهم في التقريب بين هذه الشعوب وفي تنمية الروابط السلمية بينها، فقواعد التحكيم مثلاً ليست مستمدة من أي قانون وطني، وإنّما تُستمد من قواعد غرف التحكيم الدولية، ذلك أنّ التحكيم هو وسيلة لحل المنازعات وغالباً ما يشترط الطرف الآخر المتعامل مع الدولة فرداً كان أو شركة اللجوء إليه لحل المنازعات التي قد تثور إمّا للتهرّب من قوانين هذه الدولة أو لعدم الثقة في القضاء الداخلي أو لكي يضمن الطرف المتعامل مع الدولة حقوقه في مواجهة القرارات المفاجئة أو التعسفية التي قد تصدرها الدولة بما لها من سيادة لتحقّق اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو غيرها، والدراسة المقارنة تحقّق لنا فائدة كبيرة إذ تساعدنا على الاطلاع على هذه القواعد والتعامل معها وتحقيق مصالح وطننا وشعوبنا(١).

والتعرّف على القواعد التي تحكم النظم القانونية الكبرى لم يعد ترفاً علمياً أو مجرّد تزيّد فقهي، إذ أنّه من الخطأ الكبير أن يحصر رجل القانون ثقافته القانونية في نطاق مفاهيم قانونه الوطني

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل د. إبراهيم أحمد إبراهيم، التحكيم الدولي الخاص، ط٢، دار النهضة العربية ١٩٩٧ وخاصة قضية هضبة الهرم، ص١٠٥ وما بعدها وقضايا أخرى أشار إليها قضية تكساكو، ص١٨٧ - قضية أرامكو-ليماكو.

الفهرس

المقدمة ١

¦ فصل تمهيدي : مراحل تطوّر مفهوم الخطأ في المسئولية المدنية في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٥

¦ المبحث الأوّل : مراحل تطوّر مفهوم الخطأ في المسئولية المدنية في النظام الأنجلوسكسوني. ٦

أولاً : التطوّرات التي مرّت بها المسئولية المدنية في النظام الأنجلوسكسوني. ٧

- المرحلة الأولى : مرحلة المسئولية الشديدة (استقلال المسئولية المدنية عن الخطأ).

- المرحلة الثانية : مرحلة ارتباط المسئولية المدنية بالخطأ.

- المرحلة الثالثة : مرحلة المسئولية الموضوعية (تقلّص دور الخطأ كأساس للمسئولية المدنية).

ثانياً : نشأة النظام القانوني الأنجلوسكسوني وتقسيم الأخطاء فيه ١٤

أ- نشأة النظام القانوني الأنجلوسكسوني

ب- تقسيم الأخطاء في النظام القانوني الأنجلوسكسوني

¦ المبحث الثاني : تطوّر مفهوم الخطأ في المسئولية المدنية في النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٢٥

- المرحلة الأولى : اندماج المسئولية المدنية بالمسئولية الجنائية. ٢٥

- المرحلة الثانية : مرحلة ارتباط المسئولية المدنية بالخطأ. ٢٧

- المرحلة الثالثة : تقلّص الخطأ كأساس للمسئولية المدنية. ٢٨

الباب الأوّل

الخطأ المدني المقصود في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري)

¦ تمهيد ٣٥

¦ الفصل الأوّل : الخطأ المدني المقصود ضد الأشخاص في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٣٧

¦ المبحث الأوّل : تقييد حرية شخص بدون حق في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام

- **المطلب الأوّل** : تقييد حرية شخص بدون حق في النظام الأنجلوسكسوني. ٤٠
- **المطلب الثاني** : تقييد حرية شخص بدون حق في النظام اللاتيني. ٤٧
¦ **المبحث الثاني** : التهديد باستعمال العنف في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٥٠
- **المطلب الأوّل** : التهديد باستعمال العنف في النظام الأنجلوسكسوني. ٥٠
- **المطلب الثاني** : التهديد باستعمال العنف في النظام اللاتيني. ٥٦
¦ **المبحث الثالث** : الضرب في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٥٩
- **المطلب الأوّل** : الضرب في النظام الأنجلوسكسوني. ٦٠
- **المطلب الثاني** : الضرب في النظام اللاتيني. ٦٥
¦ **المبحث الرابع** : التدليس في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٦٨
- **المطلب الأوّل** : التدليس في النظام الأنجلوسكسوني. ٦٩
- **المطلب الثاني** : التدليس في النظام اللاتيني. ٧٧
¦ **الفصل الثاني** : التعدّي على ملك الغير في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٨٣
¦ **المبحث الأوّل** : التعدّي على الأرض في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٨٤
- **المطلب الأوّل** : التعدّي على الأرض في النظام الأنجلوسكسوني. ٨٥
- **المطلب الثاني** : انتهاك حرمة ملك الغير في النظام اللاتيني. ٩٠
¦ **المبحث الثاني** : التعدّي على الأموال المنقولة في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٩٣
- **المطلب الأوّل** : التعدّي على الأموال المنقولة في النظام الأنجلوسكسوني. ٩٤
- **المطلب الثاني** : جرائم الاعتداء على الأموال في النظام اللاتيني. ٩٨

الباب الثاني

الإهمال في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري)

¦ **تمهيد** ١٠٢
¦ **الفصل الأوّل** : ماهية الإهمال في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ١٠٤

¡ **المبحث الأول** : ماهية الإهمال في النظام الأنجلوسكسوني. ١٠٤

- **المطلب الأول** : فكرة الإهمال في النظام الأنجلوسكسوني. ١٠٨

- **المطلب الثاني** : عناصر الإهمال. ١٠٨

- **الفرع الأول** : وجود واجب بالرعاية والحرص والعناية يقع على عاتق المدعى عليه قبل المدعي. ١٠٩

- **الفرع الثاني** : مخالفة المدعى عليه واجب العناية والحرص. ١١٣

- **الفرع الثالث** : أن يترتب على خرق هذا الواجب إلحاق ضرر بالمدعي. ١٢٦

- **الفرع الرابع** : وجود علاقة سببية بين إهمال المدعى عليه والضرر الذي لحق بالمدعي. ١٢٩

- **الفرع الخامس** : عدم مساهمة المدعي بفعله في إحداث الضرر. ١٣٥

¡ **المبحث الثاني** : الإهمال في المسئولية المدنية في النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ١٤٢

- **المطلب الأول** : فكرة الإهمال في النظام اللاتيني. ١٤٢

- **المطلب الثاني** : الإهمال في المسئولية العقدية. ١٤٥

أولا : الخطأ العقدي في مسئولية المدين عن عمله الشخصي. ١٤٥

ثانيا : الخطأ العقدي في المسئولية عن فعل الغير وعن الأشياء. ١٤٧

- **المطلب الثالث** : الإهمال في المسئولية التقصيرية. ١٥٠

- **الفرع الأول** : الإهمال في المسئولية عن الأفعال الشخصية. ١٥٠

• العنصر المادي (التعدي). ١٥١

• العنصر المعنوي (الإدراك). ١٥٨

- **الفرع الثاني** : الإهمال في المسئولية عن فعل الغير والمسئولية عن الأشياء. ١٦٠

- **الغصن الأول** : المسئولية الناشئة عن فعل الغير. ١٦٢

أولا : مسئولية متولي الرقابة عن فعل الخاضع لرقابته. ١٦٢

ثانيا : مسئولية المتبوع عن فعل تابعه. ١٦٦

- **الغصن الثاني** : الإهمال والمسئولية عن الأشياء. ١٧٣

أولا : المسئولية الناشئة عن فعل الأشياء. ١٧٧

ثانيا : مسئولية حارس البناء. ١٨٩

ثالثا : مسئولية حارس الحيوان. ١٩٥

¡ **الفصل الثاني** : التفرقة بين الإهمال وصور الخطأ الأخرى في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ١٩٨

¦ **المبحث الأوّل** : التفرقة بين الإهمال وصور الخطـــأ الأخـــرى فـــي النظـــام الأنجلوسكسوني ١٩٩
- **المطلب الأوّل** : التفرقة بين الإهمال والمضايقات. ١٩٩
- **المطلب الثاني** : التفرقة بين الإهمال وسوء السلوك الإرادي. ٢٠٧
¦ **المبحث الثاني** : التفرقة بين الإهمال وصور الخطأ الأخـــرى فـــي النظـــام اللاتينـــي (القانونين الفرنسي والمصري). ٢١١
- **المطلب الأوّل** : التفرقة بين الإهمال والخطأ العمدي. ٢١١
- **المطلب الثاني** : التفرقة بين الخطأ الإيجابي والخطأ السلبي ٢١٩

الباب الثالث

المسئولية الموضوعية في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري)

¦ **تمهيد وتقسيم** ٢٢١
¦ **الفصل الأوّل** : المسئولية المدنية للمنتج في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتينـــي (القانونين الفرنسي والمصري). ٢٢٤
¦ **المبحث الأوّل** : المسئولية المدنية للمنتج في النظام الأنجلوسكسوني. ٢٢٧
- **المطلب الأوّل** : مسئولية المنتج في القانون الإنجليزي. ٢٢٩
- **المطلب الثاني** : مسئولية المنتج في القانون الأمريكي. ٢٣٣
  - اتجاه القضاء الأمريكي قبل سنة ١٩١٦.
  - الاتجاهات الحالية للقضاء الأمريكي.
  - مسئولية المنتج استناداً إلى الإهمال.
  - مسئولية المنتج استناداً إلى المسئولية الموضوعية.
¦ **المبحث الثاني** : المسئولية المدنية للمنتج في النظام اللاتيني. ٢٤٣
- **المطلب الأوّل** : مسئولية المنتج عن الأضرار الناشئة عـــن منتجـــات خطـــرة بطبيعتها. ٢٤٣
- *مفهوم المنتج الخطر.*
- **الفرع الأوّل** : مسئولية المنتج بسبب إخلاله بواجب الإعلام أو الإخبار. ٢٤٦
- **الفرع الثاني** : مسئولية المنتج بسبب عدم اتخاذه الاحتياطـــات الماديـــة اللازمة. ٢٥٣

- **المطلب الثاني** : مسئولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجات خطرة بسبب عيب فيها.
- ***قصور النصوص التشريعية عن ضمان حق المستهلك في التعويض وجهود القضاء في تطويرها.*** ٢٥٥
- **الفرع الأول** : مسئولية المنتج الذي لم تخضع منتجاتـــه لرقابـــة هيئـــة خارجية. ٢٥٨
- **الغصن الأول** : المسئولية العقدية للمنتج. ٢٥٨
- **الغصن الثاني** : المسئولية التقصيرية للمنتج. ٢٦٤
- ***الخطأ كأساس لمسئولية المنتج.***
- ***حراسة الأشياء كأساس لمسئولية المنتج.***
- **الفرع الثاني** : مسئولية المنتج الذي خضعت منتجاته لرقابة خارجية. ٢٧٤
- **الغصن الأول** : طبيعة الرقابة. ٢٧٤
- **الغصن الثاني** : أثر قرار الرقابة على قواعد المسئولية. ٢٧٥
- **المطلب الثالث** : وسائل دفع مسئولية المنتج. ٢٧٨
  - خطأ المضرور.
  - خطأ الغير.
  - القوة القاهرة.

الفصل الثاني : المسئولية المدنية عن التشهير في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظـــام اللاتيني (القانونين الفرنسي والمصري). ٢٨٢

تمهيد ٢٨٢

المبحث الأول : ماهية القذف في النظام الأنجلوسكسوني وفي النظام اللاتيني. ٢٨٤

- **المطلب الأول** : تعريف القذف. ٢٨٤
  - في القانون المصري.
  - في القانون الفرنسي.
  - في القانون الأمريكي والإنجليزي.
- **المطلب الثاني** : أركان التشهير في النظام الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني. ٢٨٦
- **الفرع الأول** الركن المادي. ٢٨٦
- **الفرع الثاني** : أن يكون الإسناد علنياً. ٢٩١
- **الفرع الثالث** : الركن المعنوي في التشهير. ٢٩٩

أولاً : في القانون الإنجليزي والأمريكي.

ثانياً : في القانون المصري والفرنسي.

المبحث الثاني : حالات الإعفاء من المسئولية المدنية عن التشهير في النظام الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني. ٣٠٤

أولاً : الطعن في أعمال الموظّف العام.

ثانياً : إباحة القذف لأعضاء مجلس الشعب أو أعضاء البرلمان.

ثالثا : حق النقد.

رابعا : نشر الأخبار في الصحف.

الخاتمة ٣٣٦

المراجع ٣٤٣

الفهرس ٣٦١

T02-00917